

تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية خلال الفترة 2010-2019

Measuring Corporate Social Responsibility Practices in Arab Countries During 2010-2019

ريمة شيبوب^{1*}، شافية قرفي²

¹ جامعة فرحات عباس – سطيف 1- (الجزائر)، rima.chiboub@univ-setif.dz

² جامعة فرحات عباس – سطيف 1- (الجزائر)، c.guerfi@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/12/29

تاريخ الاستلام: 2022/12/13

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تقييم تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية، أين اعتبر كل من ممارسات التوظيف، التعاون بين العامل وصاحب العمل، حفظ حقوق الملكية وكفاءة الإطار القانوني لتسوية النزاعات أبعاداً أساسية للمسؤولية الاجتماعية. شملت بيانات البحث عشر دول لعشر سنوات (2010-2019)؛ أي بمعدل 100 مشاهدة.

أثبتت أهم نتائج البحث أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية تعتبر أقل من المتوسط في الدول العربية، وأن دول الخليج العربي تعتبر الأفضل في هذا المجال. أثبتت الدراسة أيضاً أن كل الأبعاد المعتمدة هي محددات للمسؤولية الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: مسؤولية اجتماعية، حفظ حقوق الملكية، كفاءة الإطار القانوني لتسوية النزاعات، ممارسات التوظيف، تعاون بين العمال وأصحاب العمل.

تصنيفات JEL: M14، M54، P48.

Abstract:

This research paper aims to evaluate the level of corporate social responsibility in the Arab countries, where the hiring and firing practices, the cooperation in labor-employer relations, the property rights, and the efficiency of legal framework in settling disputes are the main indicators of corporate social responsibility in our research. Our dataset includes data of 10 countries over a period of 10 years, 2010-2019, providing 100 observations.

The main results show that CSR practices are below average and that the Arab Gulf countries are the best in this field. The research also shows that all approved dimensions are determinants of CSR.

Keywords: Corporate Social Responsibility, Property Rights, Efficiency of Legal Framework in Settling Disputes, Hiring and Firing Practices, Cooperation in Labor-Employer Relations.

JEL Classification Codes: M14, M54, P48.

1. مقدمة

على عكس ما كان متداولاً من اعتبار الشركات نظاماً مغلقاً، فإن النظر إليها على أنها نظام مفتوح مترابط مع العديد من الأطراف مؤثراً ومتأثراً فرض بروز مفاهيم حديثة تحكم العلاقات وتنظمها، من بينها مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي عرف تطوراً ملحوظاً خاصة في إطار ما يعرف بنظرية أصحاب المصالح.

إن قيام مفهوم المسؤولية الاجتماعية على نظرية هامة كنظرية أصحاب المصالح جعل منها مصطلحاً واسعاً، فتعددت الآراء حول أبعاده، معاييرها، جوانبها، وغيرها، ليكون التركيز منصبا على أبعاد أساسية يأتي البعد الاقتصادي في صدارتها باعتبار أن أول من يجب أن تحفظ حقوقه هم المساهمون أنفسهم. إن محدودية الفكرة في بعدها الاقتصادي لا يضيء شيئاً جديداً، فالشركة بالنهاية لا تقوم وتستمر إلا إذا كان هدفها حفظ حقوق أصحاب رؤوس الأموال، لتتسع الأبعاد فتشمل المجتمع ويكون بذلك البعد الاجتماعي هو الآخر بعداً هاماً يجب حفظه. ففي ظل سعي الشركة لتحقيق بقائها وجب عليها احترام المجتمع، بدءاً من العمال في حد ذاتهم. لا تلتزم الشركة بحفظ حقوق من بداخلها فقط، بل يمتد التزامها ليشمل محيطها الخارجي، فيكون البعد البيئي من الأبعاد الحديثة والهامة في هذا المجال بالنظر للعلاقة الوطيدة التي تجمع المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة. إن كل ما ذكر من أبعاد وغيرها مما لا يمكن حصره لا يقوم بمعزل عن إطار قانوني وأخلاقي ينظمه، فكان البعد القانوني وكذا البعد الأخلاقي من الأبعاد الأساسية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

ارتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية أيضاً بما يعرف بالأعمال التطوعية للشركة، ورغم تباين آراء الباحثين بين مؤيدين لكون هذه الأعمال تؤثر إيجاباً على أداء الشركات بما تفرضه من تحسين لسمعتها، وبين من يعتبرونها تكلفة تتحملها الشركات دون أن يكون لها مقابل وتأثير واضح على أداء الشركات، فإن ما شهدته بيئات الأعمال المختلفة من انتهاكات لحقوق مختلف أصحاب المصالح جعلت من مفهوم المسؤولية الاجتماعية في جانبه هذا يفرض ضرورته من خلال اهتمام الهيئات الدولية به.

لم يتوقف اهتمام الهيئات الدولية بالمسؤولية الاجتماعية عند فكرة نشر ممارساتها فقط، بل تعدى ذلك لتقييم مدى التزام الدول بتطبيق أبعادها المختلفة. ما سيتم العمل عليه ضمن هذه الدراسة هو محاولة تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في بيئات الأعمال العربية في حدود ما توفر من معطيات تسمح بذلك، ليكون السؤال الرئيسي للدراسة مصاغاً وفق الآتي: ما مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية؟

بغية الإجابة عن السؤال المصاغ، تبرز أسئلة جزئية لتخدمه، كالآتي:

- ما هو البعد الذي تهتم به أكثر الدول العربية محل البحث في مجال المسؤولية الاجتماعية؟ هل تتباين مختلف الأبعاد من حيث التطبيق؟
- هل تختلف مستويات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية محل البحث؟
- ما أهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تعتبر محددة لمستوى تطبيقها بالدول محل البحث؟

بالتركيز على معطيات عشر دول عربية خلال الفترة 2010-2019 متاحة، يهدف بحثنا لتحقيق الآتي:

- التعرف على تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول العربية محل البحث.
 - حساب معدلات تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول محل البحث ومحاولة التعرف على الدول الهامة محيث تطبيق المفهوم.
 - تحديد أهم الأبعاد التي تؤثر على تطبيق المسؤولية الاجتماعية وتحدث فرقا بين الدول محل البحث في المجال.
 - تأسيسا على ما ذكر من أهداف وما صيغ من أسئلة جزئية، تصاغ الفرضيات وفق الآتي:
 - الفرضية الأولى: "يعتبر مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية موضوع البحث متوسطا".
 - الفرضية الثانية: "يعتبر بعد حفظ حقوق الملكية محددًا لمستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05".
 - الفرضية الثالثة: "يعتبر بعد كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات محددًا لمستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05".
 - الفرضية الرابعة: "يعتبر بعد ممارسات التوظيف محددًا لمستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05".
 - الفرضية الخامسة: "يعتبر بعد التعاون بين العمال وأصحاب العمل محددًا لمستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05".
- إن تحديد الأبعاد قائم أساسا على ما توفر من معطيات للدول خلال فترة الدراسة. تعتمد في ذلك الدراسة المنهجين الوصفي والتحليلي، وتعالج سؤالها الرئيسي مرورًا بإشارة للجانب النظري للموضوع، عرض للأدوات والطرق وأخيرا تحليل النتائج ومناقشتها.

2. الجانب النظري للموضوع

مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليس بحديث العهد وإنما له جذور تاريخية عميقة فمن المؤشرات الأولى لظهور هذا المفهوم ظهور الجماعات والاتحادات العمالية عقب الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، هذه الاتحادات قامت لكي تنادي بحقوق العاملين ولتلبية متطلباتهم كتوفير ظروف عمل مناسبة، توفير الأمن والاستقرار للعاملين، المطالبة بحقوقهم المالية، تحسين العلاقة بين العاملين وأصحاب العمل، وقد ازداد تأثير النقابات العمالية وضغطها على الأداء الإداري للمنظمة في العصر الحديث، وكان لها أثر واضح نحو الإسهام في إظهار ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية للشركات اتجاه العاملين، أصحاب رأس المال، الحكومة والبيئة (عابدين، دت، صفحة 7).

وقد انقسم علماء الاقتصاد بين مؤيد ومعارض لفكر المسؤولية الاجتماعية، فمن بين الفريق المعارض العالم Milton Friedman والذي يؤيد وجهة النظر الكلاسيكية اتجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات مبررا رأيه

بأنها تقلل من الأرباح وهي بمثابة عبء إضافي على تكاليف العمل. أما العالم Paul Samuelson فهو مؤيد لوجهة النظر التي ترى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لها بعدين اقتصادي واجتماعي وأنه لابد على الشركات أن تسعى إلى الإبداع في تبني برامج المسؤولية الاجتماعية (بن عبد الفتاح و وآخرون، 2013، صفحة 355). يعتبر Bowen أول من تحدث عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات عام 1953 وأطلق عليها تسمية Social Responsibilities of the Businessman، ثم تحول بعد ذلك نحو استخدام مصطلح Corporate Social Responsibility (حميده، 2012، صفحة 4).

حتى الآن لم يتم تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل محدد يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية ذات طابع أدبي ومعنوي، تستمد انتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية. وبالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك عدة اجتهادات هادفة إلى تعريفها من قبل العديد من المؤسسات الدولية والباحثين في هذا المجال، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

- يعرف البنك الدولي World Bank المسؤولية الاجتماعية على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد" (الأسرج، 2014، صفحة 4).

- تعرف مفوضية الاتحاد الأوروبي EU Commission المسؤولية الاجتماعية للشركات على "أنها مفهوم تقوم بمقتضاه الشركات بإدماج انشغالات اجتماعية وبيئية ضمن أنشطتها الاقتصادية وتفاعلاتها مع أصحاب المصلحة ويكون ذلك على أساس طوعي" (Crowther & Aras, 2008, p. 11)، ويركز الاتحاد الأوروبي هنا على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع.

- طبقا لمعيار ISO 26000 فإن المنظمة الدولية للمعايير International Organization for Standardization تعرف المسؤولية الاجتماعية لشركة معينة بأنها تعني مسؤولية الشركة عن تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة وذلك من خلال اتباعها سلوكا شفافا وأخلاقيا يترتب عليه المساهمة في التنمية المستدامة بما فيها مجالات الصحة ورفاهية المجتمع، وتحقيق توقعات أصحاب المصالح، والالتزام بالقوانين السارية والتوافق مع المعايير الدولية للسلوك على أن يكون ذلك جزءا أساسيا وممارسا ضمن أنشطة وعلاقات الشركة إلى أنشطتها ضمن نطاق تأثيرها، والذي يمثل مدى قدرة الشركة على التأثير على قرارات وأنشطة الأفراد والشركات الأخرى (حميده، 2012، صفحة 4).

ومن بين تعاريف الأكاديميين:

- تعريف McWilliams & Siegl حيث أشارا إلى أنها "مجموعة النشاطات التي تقوم بها الشركات والتي تقدم نتائج إيجابية للمجتمع بعيدا عن مصالح الشركة وبعيدا عن تطبيق القوانين الحكومية، هذه النشاطات تتمثل في: التقليل

من إنتاج واستعمال المواد المضرة بالبيئة، الأعمال الخيرية، النشاطات المفيدة للمجتمع عامة ودعم المؤسسات الصغيرة المحلية" (عبد الرحمان، د.ت، صفحة 183).

- كما تم تعريفها "بأنها ثقافة والتزام أخلاقي بين الشركة والمجتمع تسعى من خلاله الشركة إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع بما من شأنه تعزيز مكانتها في أذهان المستهلكين والمجتمع بشكل عام والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها المستقبلي بشكل يحقق التنمية المستدامة للمجتمع" (بن عبد الفتاح و وآخرون، 2013، صفحة 358).

- وقد جاء التعريف الأكثر شمولاً في إطار البحوث الرائدة لـ Carroll أن المسؤولية الاجتماعية هي "التزام المنظمة بأن تضع نصب عينها خلال عملية صنع القرارات الآثار والنتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين مختلف الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة عن هذه القرارات" (عبد الرحمان، د.ت، صفحة 183).

التعاريف السابقة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية كلها تدور حول ذات المعنى، وهي تحمل الشركات لمسئوليتها اتجاه أصحاب المصالح من حملة الأسهم، المستهلكين، العملاء، الموردين، العاملين، البيئة والمجتمع ككل. ويقصد بهذا المفهوم التزام الشركات ليس فقط بتحقيق أرباح لمساهميها، ولكن تمتد لتشمل البيئة والعاملين وأسرهم وفئات أخرى من المجتمع (الأسج، 2014، صفحة 4). يمكن القول أن التعاريف السابقة للمسؤولية الاجتماعية للشركات تشترك في بعض النقاط أهمها:

■ أنها مفهوم متغير دائم التطور مع تطور المجتمعات على مر الزمن ومع اكتسابها تغيرات جوهرية على مستوى تفكير وثقافات الشعوب والتي تختلف من دولة لأخرى وكذا وجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعد أهدافهم وتتناقض أحيانا أخرى.

■ دمج الاعتبارات والانشغالات الاجتماعية والبيئية ضمن رسالة، رؤية، فلسفة الشركة وثقافتها.

■ تعد التزاما أخلاقيا إنسانيا تتحمله الشركات اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه (معاملة جميع أطراف أصحاب المصلحة بصورة أخلاقية وأسلوب مسؤول اجتماعيا) وتحمل نتائج قراراتها وأنشطتها التي تمس بالمتعاملين معها والبيئة على حد سواء.

■ ذات طابع طوعي اختياري أي لا يوجد إلزام قانوني يجبر على اتباعها.

هي التزام غير مرتبط بالضرورة بمردود مالي على المدى القصير، وإنما له قيمة معنوية تعود بالفائدة على الشركة خلال فترة زمنية معينة، بحيث تكتسب الشركة مقابلا يكون على شكل اعتراف بدورها الإيجابي من قبل جميع الأطراف التي تتعامل معها، وهذا ما يوسع من دائرة معاملاتها واكتسابها ثقة أصحاب المصالح ويمكنها من جذب مستثمرين جدد.

3. الطريقة والأدوات

ما سيتم العمل عليه هو محاولة معرفة واقع تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات بالدول العربية، والسبب في اختيار بيئة الأعمال هذه راجع إلى حداثة اعتماد مثل هذه المفاهيم في إطارها، دون إهمال فكرة أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية منها ما هو قانوني وهو ما يجعله يتأصل في بيئة الأعمال (كالقوانين التي تحكم علاقة العمال بالشركة)*، ومنها ما هو طوعي حديث يفترض أن يتراجع تطبيق بعضه بالنظر لاعتباره تكلفة، ومنها ما يطبق بالنظر لما له من بعد ديني أكثر منه ببعد اقتصادي. سيتم استخراج مؤشرات المسؤولية الاجتماعية للدول العربية انطلاقاً من مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2010-2019، على أن تغطي هذه المؤشرات أهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية، أين تشمل هذه الأخيرة البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد القانوني والبعد البيئي، على أن يلغى البعد الأخير لعدم توفر مؤشر موحد خلال فترة الدراسة. بناء على ذلك تعطى متغيرات بحثنا وفق الآتي:

- البعد الاقتصادي (المؤسساتي): يعبر عنه باعتماد مؤشر حفظ حقوق الملكية (Property Rights (PR).
- البعد الاجتماعي: يعبر عنه باعتماد مؤشر ممارسات التوظيف (Hiring and Firing Practices (HFP)، ومؤشر التعاون بين العمال وأصحاب العمل (Cooperation in Labor-Employer Relations (CLE).
- البعد القانوني: يعبر عنه باعتماد كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات Efficiency of Legal Framework in Settling Disputes (ELF).

تجدر الإشارة أن المؤشرات متوفرة بحسب قيمتها وبحسب ترتيب الدول من حيث اعتمادها لها، سيتم اعتماد القيم ضمن بحثنا هذا لأنها أكثر تعبيراً مقارنة بالترتيب، وتتراوح القيم بين "7" و "1"، أين تمثل الأولى أقصى قيمة، في حين تمثل الثانية أدنى قيمة لتطبيق المؤشر المعني.

بالنظر لما يتوافر من معطيات بغية إتمام البحث، سيتم التركيز فقط على عشر دول توفرت معطياتها خلال فترة البحث ولكل الأبعاد المعتمدة، وهي: الجزائر، البحرين، قطر، المغرب، الأردن، مصر، الإمارات، السعودية، عمان والكويت، على أن تمتد فترة البحث من 2010 إلى غاية 2019.

سيتم أيضاً اعتماد المنهجية المعدة من قبل (Ganescu & Gangone (2012 ضمن بحثيهما حول الحوكمة المسؤولة للشركات Responsible Corporate Governance RCG في تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول العربية محل البحث، حيث:

- تتم إعادة منح قيم جديدة للمؤشرات المستمدة من مؤشر التنافسية العالمي على أن تتراوح في حدود المجال [0-100]، أين تمثل كلا القيمتين الحد الأدنى والأقصى لتطبيق المؤشر المعني على الترتيب، يتم احتساب القيم الجديدة باعتماد الصيغة:

$$P_i = 100 * (X_i - val_{min}) / (val_{max} - val_{min})$$

حيث:

- P_i : القيمة الجديدة للمؤشر المعني.
- X_i : القيمة القديمة للمؤشر وهي قيمته بحسب مؤشر التنافسية العالمي.
- val_{max} : أقصى قيمة مسجلة ضمن المشاهدات.

■ val_{min} : أدنى قيمة مسجلة ضمن المشاهدات.

- يتم بعدها إعادة منح قيم جديدة للقيم المحصل عليها نتيجة تطبيق الخطوة السابقة، على أن يتم ذلك من خلال منح أوزان للمؤشرات (1) لمؤشر أخلاقيات العمل، 1 لمؤشر درجة إرضاء الزبائن، 0.5 لكلا المؤشرين المتبقين)، حيث تمنح الأوزان بالنظر لتكرار المؤشرات ضمن نفس البعد من عدمه. تعطى بذلك صيغة القيم الجديدة أخذا بالأوزان وفق الآتي:

$$P_{i/d} = P_i * C_d$$

حيث:

■ $P_{i/d}$: القيمة الجديدة أخذا بالأوزان.

■ C_d : القيمة القديمة للمؤشر وهي قيمته بحسب مؤشر التنافسية العالمي.

- يتم حساب متوسط القيم الجديدة للحصول على قيمة مؤشر تطبيق المسؤولية الاجتماعية، تعطى الصيغة وفق الآتي:

$$Ic = (P_{i/d1} + P_{i/d2} + P_{i/d3} + P_{i/d4}) / 4 / 100$$

حيث: يمثل Ic قيمة مؤشر تطبيق المسؤولية الاجتماعية، تتراوح قيمته بين 0 و 1، أين تعبر القيمة الأولى عن ضعف في تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى البيئة المعنية مقارنة ببقية البيئات المعتمدة ضمن البحث. يتم ذلك من خلال اعتماد برنامج Excel.

ستتم الاستعانة أيضا باختبار مقارنة المتوسطات وذلك بغية تحديد أي أبعاد المسؤولية الاجتماعية ساهمت فعلا في إحداث الفرق بين الدول في مجال تبني المسؤولية الاجتماعية، أين يفترض الاختبار تقسيم الدول من حيث مستوى تبني المسؤولية الاجتماعية إلى مجموعتين، تعتبر المجموعة الأولى جيدة من حيث التطبيق، في حين تعتبر الثانية ضعيفة. يستند هذا الاختبار إلى اختبار فيشر F في حالة وجود أكثر من متوسطين واختبار ستودنت t في الحالة العكسية (Plaisent & al., 2009, pp. 97; 99-104)، تستخرج نتائج هذا الاختبار اعتمادا على برنامج SPSS.

4. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

1.4. وصف أبعاد المسؤولية الاجتماعية

قبل التطرق لمستوى تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل عام، سنحاول بداية التعرض للأبعاد منفصلة. انطلاقا من الجدول (1) يتضح أن جميع الأبعاد متقاربة من حيث التطبيق في المتوسط (حقوق الملكية: 4.8، كفاءة الإطار القانوني: 4.4، ممارسات التوظيف: 4.1، التعاون بين العمال وأصحاب العمل: 4.6)، مع انحراف مقبول للأبعاد عن وسطها الحسابي في المتوسط (0.8، 0.7، 0.6، 0.6، على الترتيب). اقتربت القيم القصوى في أغلبها من "6"، في حين اقتربت القيم الدنيا من "3"، وقد سجلت أقصى قيمة لبعد حفظ حقوق الملكية في قطر خلال سنتي 2013 و 2014 (6.0)، في حين أن أدنى قيمة سجلت بالجزائر خلال سنة 2012 (2.3). أما عن بعد كفاءة الإطار القانوني

في تسوية النزاعات، فقد سجلت أقصى قيمة في قطر خلال سنتي 2014 و2015 وكذا الإمارات سنة 2017 (5.7)، في مقابل أدنى قيمة مسجلة دوما بالجزائر سنة 2012 (2.6). سجلت أقصى قيمة فيما يتعلق بممارسات التوظيف في الإمارات سنة 2017 (5.5)، وأدنى قيمة سجلت بالجزائر سنة 2013 (2.7)، في حين أن أقصى قيمة سجلت بكل من قطر سنة 2014 والإمارات 2016 فيما يتعلق بالتعاون بين العمال وأصحاب العمل (5.7)، دوما مع تسجيل أدنى قيمة بالجزائر سنة 2012 (2.9).

بالتركيز على الدول مستقلة، وانطلاقا من نتائج الجدول (2) يلاحظ أن حفظ حقوق الملكية قد فاقت قيمته "5" في دول الخليج باستثناء الكويت، وقد احتلت قطر الصدارة (5.6)، في حين أن بقية الدول باستثناء الجزائر كانت تراوحت قيم البعد بين "4" وأقل من "5"، لتأتي الجزائر في ذيل الترتيب بقيمة مقدرة بـ"3.4"، في المتوسط. في حين تعتبر كل من قطر (5.5) والإمارات (5.2) الأفضل مقارنة ببقية الدول فيما يتعلق بكفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات، لتحصر قيم بقية دول الخليج بالإضافة إلى الأردن بين أكبر "4" وأقل من "5". تتراجع قيمة هذا البعد في كل من المغرب (3.8)، مصر (3.6) والجزائر (3.4). عن ممارسات التوظيف، فقد سجلت أغلب الدول قيمة تقل عن "5"، حيث يستثنى من ذلك الإمارات (5.1)، قطر (5.0)، وقد سجلت أدنى قيمة في الجزائر (3.4). في آخر بعد والمتعلق بالتعاون بين أصحاب العمل والعمال، فقد أخذت أغلب الدول قيمة تفوق "4"، باستثناء المغرب (3.9) والجزائر (3.7)، حيث سجلت أقصى قيمة في الإمارات (5.4) تليها قطر (5.3).

ما يلاحظ على تطبيق الأبعاد عموما، أن الجزائر تساوت فيها الأبعاد المختلفة (3.4)، باستثناء بعد التعاون بين العمال وأصحاب العمل والذي يعتبر الأفضل تطبيقا بفارق بسيط عن بقية الأبعاد في هذا البلد (3.7). في حين يعتبر بعد حفظ حقوق الملكية الأفضل تطبيقا في البحرين (5.4)، متبوعا ببعد التعاون بين العمال وأصحاب العمل (5.0)، حتى يقترب تطبيق كل من كفاءة الإطار القانوني (4.5) وممارسات التوظيف (4.3). فيما يتعلق بمصر، فإن الأبعاد عموما متراجعة من حيث التطبيق وقد تساوى كل من بعد حفظ حقوق الملكية والتعاون بين العمال وأصحاب العمل (4.0)، في حين تأخر بعد ممارسات التوظيف (3.7) وكفاءة الإطار القانوني في حل النزاعات (3.6). اقترب تطبيق الأبعاد إجمالا في الأردن، وقد احتل بعد حفظ حقوق الملكية الصدارة في ذلك (4.9)، وهو ما يلاحظ أيضا على الكويت التي تقارب تطبيق الأبعاد فيها عموما، حيث احتل كل من بعد حفظ حقوق الملكية والتعاون بين العمال وأصحاب العمل المراتب الأولى (4.5)، في مقابل أدنى قيمة مسجلة ضمن بعد ممارسات التوظيف (3.7). فيما يتعلق ببقية دول الخليج: عمان، قطر، السعودية والإمارات، فقد تقارب تطبيق الأبعاد، حيث أن القيم في أغلبها فاق "5"، سجلت أعلى قيمة لصالح حفظ الملكية في الدول الأربع (5.4، 5.6، 5.3، 5.4، على الترتيب)، في حين تباين ترتيب الأبعاد الأخرى من دولة لأخرى، وقد تأخر بعد ممارسات التوظيف في الدول الأربع (3.8، 5.0، 4.5، 5.1، على الترتيب). ما يلاحظ أن كل الأبعاد في كل من الإمارات وقطر فاقت "5". إن البعدين اللذان تم الاهتمام بهما في أغلب الدول، تحديدا حفظ حقوق الملكية والتعاون بين العمال وأصحاب العمل، هما بعدان مؤطران قانونيا، حيث أن كلاهما يخضعان إما للقوانين التجارية أو لقوانين العمل وهو ما يكرس التطبيق الجيد.

أخيراً، وبالتركيز على تطور تطبيق الأبعاد عبر مختلف السنوات وفق ما يوضحه الشكل (1)، فإنه يلاحظ تقارب مستويات تبني الأبعاد من سنة إلى أخرى، مع ملاحظة تحسنها خلال السنوات الأخيرة وقد يرجع السبب في ذلك إلى تصعيد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية عموماً وبأبعادها المختلفة بشكل خاص. تتأخر الجزائر في تطبيق كل الأبعاد مقارنة بالدول موضوع البحث طيلة فترة الدراسة، في حين تعتبر دول الخليج الأحسن من حيث التطبيق خاصة ما يتعلق بالإمارات وقطر. في هذا الصدد، تعمل دول الخليج على تبني المشاريع التطوعية بشكل عام سواء وجهت للمجتمع المدني أو للشركات وبتشجيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل خاص ليس فقط من قبل الشركات ومؤسسات المجتمع المدني بل حتى من قبل الحكومة في حد ذاتها.

2.4. مستويات تطبيق المسؤولية الاجتماعية

اعتماداً على المنهجية المتبعة ضمن البحث، يلخص الجدول (2) مستويات تبني المسؤولية الاجتماعية في الدول محل البحث خلال فترة الدراسة، حيث تعتبر قطر الأفضل من حيث مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الأربعة المعتمدة (73.35%)، تليها الإمارات (69.16%)، لتتقارب النسب المحققة في كل من السعودية (53.24%)، عمان (53.08%) والبحرين (52.00%). ما يلاحظ أن دول الخليج احتلت الصدارة، ويرجع السبب في ذلك إلى تشجيع حكوماتها لتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ففي هذا الصدد أشار رئيس دولة الإمارات قائلاً: "إن حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة ليساً ترفاً فكرياً أو اهتماماً سطحياً، وإنما هما واجب وطني له جذوره العميقة الضاربة في وجدان هذا الشعب، وله أطره المؤسسية، وتشريعاته المتكاملة، وآلياته المتطورة التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها ومقدرتها على العطاء والتجديد" (برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي، 2013)، فهو لم ينظر لها باعتبارها إلزاماً أو طوعاً بل نظر إليها كواجب وطني، وهو ما يمنح الفرد -كما أشار- أو الشركة دافعا للعمل أكثر. وفي هذا الصدد فقد تم تبني العديد من المشاريع على غرار جائزة الإمارات الاجتماعية للجهات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص، إضافة فئة التميز في التطبيقات الخضراء إلى جائزة الإمارات للأداء الحكومي، صندوق المسؤولية الاجتماعية وغيرها (برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي، 2013). على عكس بقية دول الخليج محل البحث، تأخرت الكويت (30.39%) في معدل تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية، حيث احتلت المرتبة السابعة بعد الأردن (39.24%). المعدلات المحققة في كل من المغرب (20.94%) ومصر (13.61%) تعتبر جد متراجعة، ليكون التطبيق في الجزائر تقريبا منعدماً إذا ما تمت مقارنته ببقية الدول. يأتي الجدول ليؤكد أن حفظ حقوق الملكية يعتبر الأفضل تطبيقاً إذا ما تمت مقارنته ببقية الأبعاد وفي جميع الدول، حيث تم تسجيل أفضل قيمة في قطر (100%)، تتساوى بعدها القيم فيما يتعلق بالإمارات، البحرين وعمان (90.91%).

بالتركيز على دراسة الأبعاد بعد تعديلها وفق الطريقة المعتمدة في البحث وبناء على ما يوضحه الشكل (2)، نجد أن كل الأبعاد في الجزائر تعتبر مقاربة للصفر من حيث التطبيق إذا ما قورنت بتطبيقها في بقية الدول. يعتبر بعد كفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات مساوياً لبعد حفظ حقوق الملكية من حيث التطبيق في قطر، في حين تساوى البعدين الخاصين بالجانب الاجتماعي من حيث التطبيق (47.06%). نفس ما يلاحظ على قطر يتم تسجيله

لصالح الإمارات والسعودية، حيث سجل بعد حفظ حقوق الملكية المرتبة الأولى (90.91% و 86.36% على الترتيب) متبوعا ببعدها كفاءة الإطار القانوني (85.71% و 61.90% على الترتيب) ليتساوى آخر بعدين من حيث التطبيق (50.00% و 32.35% على الترتيب). فيما يتعلق بعمان والبحرين، فالأبعاد كان لها نفس الأهمية ترتيبا، مع تساويهما من حيث تطبيق بعد التعاون بين العمال وأصحاب العمل (38.24%) وبعد حفظ حقوق الملكية (90.91%)، تفوقت عمان من حيث تطبيقها لبعدها كفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات (71.43%) على البحرين (52.38%)، والعكس فيما يتعلق ببعدها ممارسات التوظيف (11.76% و 26.47% على الترتيب). تساوت الأردن والكويت هي الأخرى في تطبيقهما لبعدها التعاون بين العمال وأصحاب العمل (23.53%)، في حين تفوقت الأردن في كل الأبعاد الأخرى. يعتبر أداء مصر والمغرب متراجعا عموما، وقد تساوت الدولتان فيما يتعلق ببعدها ممارسات التوظيف (8.82%)، وفاقته المغرب مصر في كل الأبعاد باستثناء بعد التعاون بين العمال وأرباب العمل حيث تعتبر مصر (8.82%) أفضل من المغرب (5.88%).

انطلاقا من نتائج الجدول (3) يتضح أن متوسط تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الدول مجتمعة خلال فترة الدراسة بلغ 40.52% وهي نسبة أقل المتوسط 50%، مما يعني أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية متراجع في الدول العربية مجتمعة، ومنه يتم رفض الفرضية الأولى التي تنص على أنه: "يعتبر مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية موضوع البحث متوسطا".

3.4. محددات تطبيق المسؤولية الاجتماعية

بغية التعرف عن الأبعاد ذات التأثير الجوهري على مستويات تطبيق المسؤولية الاجتماعية، سيتم اعتماد اختبار مقارنة المتوسطات. لاعتماد الاختبار تمت دراسة مدى خضوع المعطيات للتوزيع الطبيعي، حيث أن اختبار Shapiro-Wilk (الجدول رقم 4) أثبت أن المعطيات تتبع التوزيع الطبيعي وهو شرط ضروري لتطبيق اختبار مقارنة المتوسطات باعتباره من الاختبارات المعلمية.

يقوم اختبار مقارنة المتوسطات على تقسيم الدول محل البحث إلى مجموعتين، تتضمن المجموعة الأولى الدول التي تعتبر ذات مستوى جيد لتطبيق المسؤولية الاجتماعية، في حين تتضمن المجموعة الثانية الدول ذات المستوى غير الجيد في مجال المسؤولية الاجتماعية، وهذا باعتماد وسط المجال [1-0] الذي تتراوح فيه قيم مؤشر المسؤولية الاجتماعية، حيث:

– تطبيق جيد: مؤشر المسؤولية الاجتماعية أكبر من أو يساوي 0,50، ويمنح قيمة "1".

– تطبيق غير جيد: مؤشر المسؤولية الاجتماعية أقل تماما من 0,50، ويمنح قيمة "2".

يتضح من خلال معطيات الجدول (5) أن الدول التي حققت مستويات تطبيق للمسؤولية الاجتماعية فاقت

50% تطبق أبعاد المسؤولية الاجتماعية بمعدلات أفضل بكثير من تلك التي اعتبر مؤشرها غير جيد.

تعتبر كل الأبعاد محددات للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 0.05. بالنظر للمتوسطات الحسابية

نجد أن بعد حفظ حقوق الملكية (91.82%) هو الأفضل تطبيقا متبوعا بكفاءة الإطار القانوني (74.28%)، إلا أنه

وبالنظر لجوهرية الأبعاد في إحداثها للفرق بين المجموعتين نجد أن بعد التعاون بين العمال وأصحاب العمل يعتبر الأفضل (0.001) متبوعا بالبعدين السابقين (0.002). مما ذكر، يتم قبول فرضيات الدراسة المتعلقة بالمحددات:

- الفرضية الثانية: "يعتبر بعد حفظ حقوق الملكية محددا لمستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05".
- الفرضية الثالثة: "يعتبر بعد كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات محددا لمستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05".
- الفرضية الرابعة: "يعتبر بعد ممارسات التوظيف محددا لمستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05".
- الفرضية الخامسة: "يعتبر بعد التعاون بين العمال وأصحاب العمل محددا لمستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05".

5. خاتمة

هدفت الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: "ما مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية؟"، حيث اعتمد في ذلك ثلاثة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي، البعد القانوني والبعد الاجتماعي) بأربع مؤشرات لعشر دول، خلال الفترة 2010-2019؛ أي بمعدل 100 مشاهدة. تعطى نتائج الدراسة وفق الآتي:

- يعتبر البعد الاقتصادي مقاسا بحفظ حقوق الملكية الأهم من حيث التطبيق في كل الدول.
 - تتقارب مستويات تبني المؤشرات من سنة إلى أخرى، مع ملاحظة تحسنها خلال السنوات الأخيرة، وتعتبر الجزائر متأخرة في تطبيق كل الأبعاد خلال فترة الدراسة.
 - تعتبر قطر الأحسن من حيث التطبيق، تليها الإمارات، في حين أن الجزائر تبقى متأخرة، وعموما تعتبر دول الخليج ذات تطبيق جيد للمسؤولية الاجتماعية مقارنة ببقية الدول.
 - تعتبر كل الأبعاد المعتمدة في الدراسة محددا للمسؤولية الاجتماعية.
- إن الانطلاق من آخر نتيجة يفتح مجالا لتقديم توصيات، ففي هذا الصدد نجد أن تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية يؤدي بالضرورة إلى تحسين تطبيقها، ولا يكون ذلك إلا بوعي المجتمع بأهميتها، وبالنظر لكون المجتمع المدني يهتم كثيرا بالقيم الدينية وأن هذه الأخيرة تعزز من تطبيق المسؤولية الاجتماعية، فإن الاهتمام بتذكير المجتمع بالقيم الدينية والإنسانية له أن يكون مؤثرا أكثر من السعي لتبني هذا المفهوم بقوة القانون. من جهة أخرى تجدر الإشارة أن وجود ترتيب للشركات في مجال تبنيها للمسؤولية الاجتماعية يفتح مجالا للتنافس بينها مما يعزز من التطبيق.

6. قائمة المراجع والإحالات

- * الأصل في المسؤولية الاجتماعية للشركات ذات بعد طوعي وهو ما تم التركيز عليه ضمن الأدبيات النظرية، إلا أن من أبعادها ما هو منظم قانوناً بحكم أهميته الشديدة.
- _ إبراهيم عابدين، (د.ت)، واقع المسؤولية الاجتماعية لشركات التأمين العاملة في قطاع غزة – دراسة ميدانية -، المستودع الرقمي في جامعة طيبة، ملف متوفر على الرابط: <http://dspace.up.edu.ps/jspui/bitstream/123456789/.pdf>، (19:59 الساعة: 2017/08/18).
- _ برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي، (2013)، رسالة التميز، مطوية متوفرة على الموقع: www.skgep.gov.ae
- _ حسين الأسرج، (2014)، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية، ملف متوفر على رابط: https://mpira.ub.uni-muenchen.de/54977/1/MPRA_paper_54977.pdf، (16:05 ساعة: 2017/08/22).
- _ دحمان بن عبد الفتاح وآخرون، (2013)، المسؤولية الاجتماعية للشركات مفاهيم ونظريات، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار_الجزائر، العدد 27.
- _ محمد حميده، (2012)، نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها _مصر_، السنة 32، العدد الأول، 2012.
- _ نجلاء عبد الرحمن، (د.ت)، دور الآليات الداخلية للحكومة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA.
- _ Michel Plaisent et al., (2009), "Introduction à l'analyse des données de sondage avec SPSS", Presses de l'université de Québec, Canada.
- _ Mariana Ganesu, Andreea Gangone, (2012), A methodology for measuring responsible corporate governance in countries of emerging Europe , the USV annals of economics and public administration, V12, Issue 2(16).

7. ملاحق

الجدول رقم (1): تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

القيمة الدنيا	القيمة القصوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
2.3	6.0	0.8	4.8	حفظ حقوق الملكية
2.6	5.7	0.7	4.4	كفاءة الإطار القانوني
2.7	5.5	0.6	4.1	ممارسات التوظيف
2.9	5.7	0.6	4.6	التعاون بين العمال وأصحاب العمل

المصدر: معالجة المعطيات باعتماد برنامج Excel.

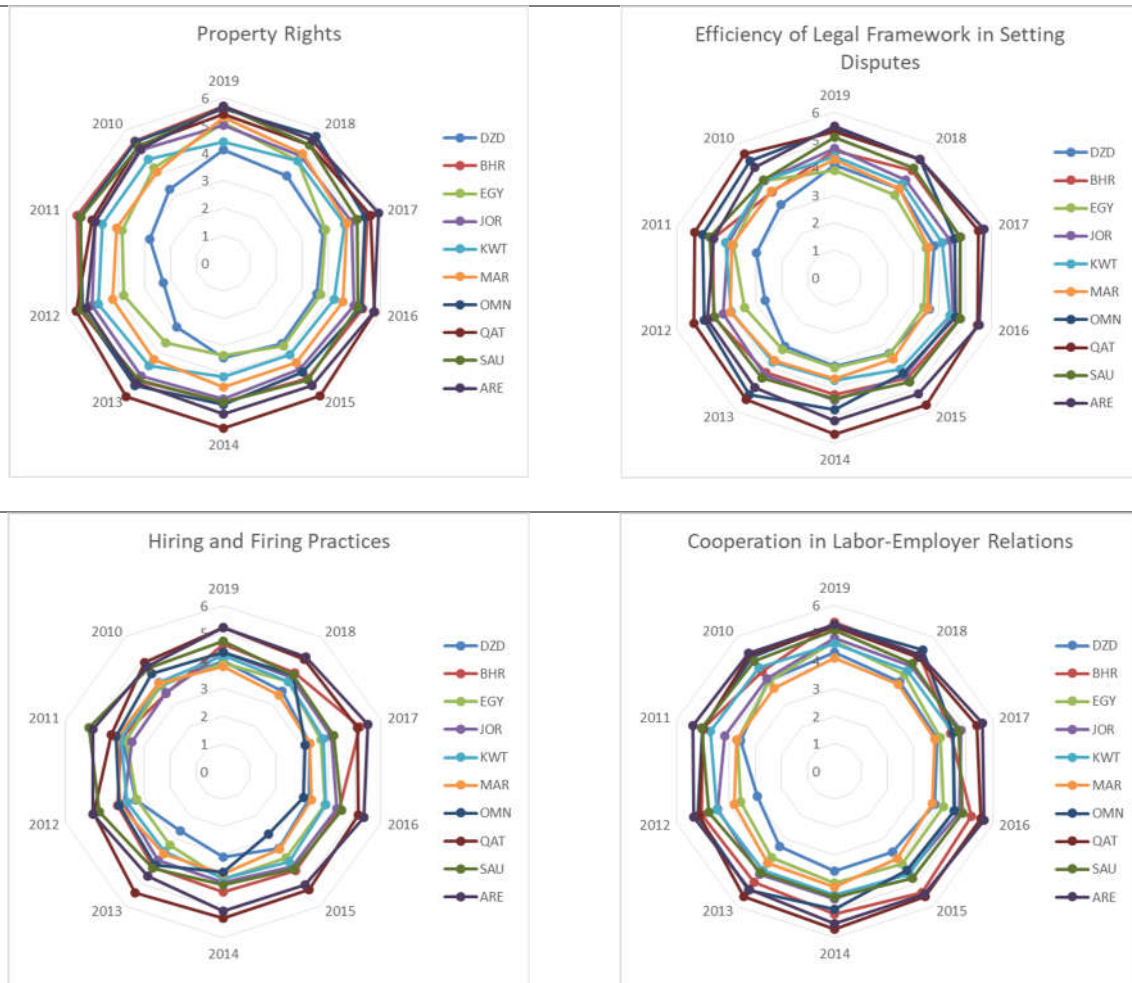
الجدول رقم (2): تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية بحسب الدول.

الإمارات	السعودية	قطر	عمان	المغرب	الكويت	الأردن	مصر	البحرين	الجزائر		
5.4	5.3	5.6	5.4	4.5	4.5	4.9	4	5.4	3.4	م.ح	حقوق الملكية
0.3	0.2	0.3	0.2	0.4	0.2	0.1	0.5	0.2	0.6	ا.م	
4.9	5.0	5.0	4.9	4.1	4.1	4.7	3.4	5.0	2.3	ق.د	
5.9	5.7	5.99	5.7	5.3	4.78	5.07	5.1	5.7	4.1	ق.ق	
5.2	4.7	5.5	4.9	3.8	4.1	4.4	3.6	4.5	3.4	م.ح	كفاءة الإطار
0.3	0.2	0.1	0.4	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.5	ا.م	القانوني
4.6	4.4	5.3	4.3	3.6	3.7	4.1	3.2	3.9	2.6	ق.د	
5.7	5.1	5.69	5.4	4.3	4.42	4.7	4.34	4.8	4.1	ق.ق	
5.1	4.5	5.0	3.8	3.7	3.9	4.0	3.7	4.3	3.4	م.ح	ممارسات
0.3	0.3	0.3	0.6	0.3	0.2	0.3	0.3	0.5	0.4	ا.م	التوظيف
4.7	4.1	4.3	2.8	3.3	3.6	3.5	3.3	3.5	2.7	ق.د	
5.5	5.10	5.41	4.40	4.05	4.2	4.32	4	5.2	4	ق.ق	
5.4	4.8	5.3	5.0	3.9	4.5	4.5	4.0	5.0	3.7	م.ح	التعاون بين
0.2	0.2	0.2	0.4	0.2	0.1	0.2	0.3	0.3	0.4	ا.م	العمال
5.2	4.5	5.0	4.4	3.7	4.4	4.1	3.6	4.4	2.9	ق.د	وأصحاب
5.67	5.1	5.67	5.4	4.16	4.71	4.8	4.7	5.4	4.3	ق.ق	العمل

م.ح: المتوسط الحسابي، ا.م: الانحراف المعياري، ق.د: القيمة الدنيا، ق.ق: القيمة القصوى.

المصدر: معالجة المعطيات باعتماد برنامج Excel.

الشكل رقم (1): تطور تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية.



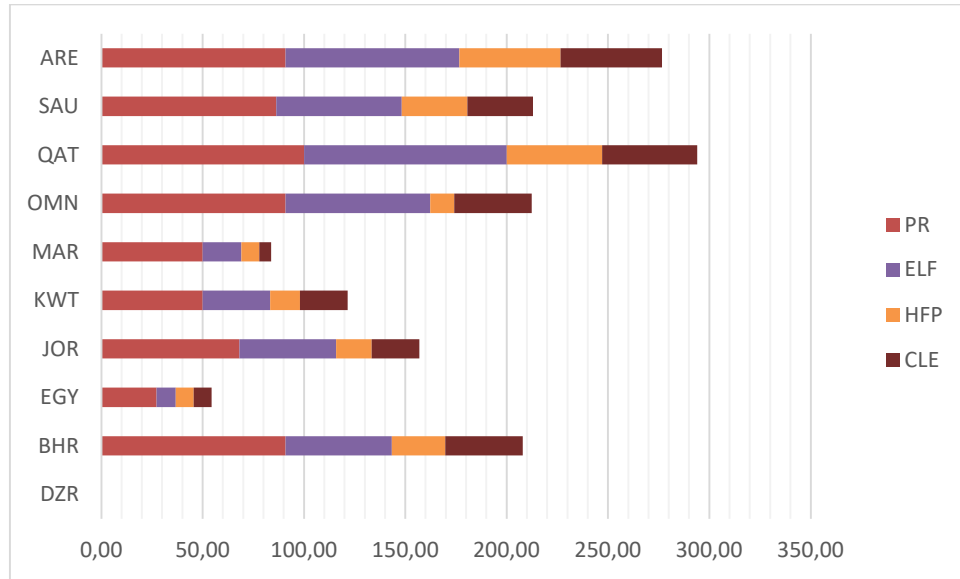
المصدر: معالجة المعطيات باعتماد برنامج Excel.

الجدول رقم (3): مستوى تبني المسؤولية الاجتماعية في الدول محل البحث.

الدول	المؤشر الفرعي 1	المؤشر الفرعي 2	المؤشر الفرعي 3	المؤشر الفرعي 4	مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية
الجزائر	0	0	0	0	0
البحرين	90.91	52.38	26.47	38.24	0.5200
مصر	27.27	9.52	8.82	8.82	0.1361
الأردن	68.18	47.62	17.65	23.53	0.3924
الكويت	50.00	33.33	14.71	23.53	0.3039
المغرب	50.00	19.05	8.82	5.88	0.2094
عمان	90.91	71.43	11.76	38.24	0.5308
قطر	100.00	100.00	47.06	47.06	0.7353
السعودية	86.36	61.90	32.35	32.35	0.5324
الإمارات	90.91	85.71	50.00	50.00	0.6916

المصدر: معالجة المعطيات باعتماد برنامج Excel.

الشكل رقم (2): أبعاد تطبيق المسؤولية الاجتماعية.



المصدر: معالجة المعطيات باعتماد برنامج Excel.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأبعاد الأربعة.

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
PR	,237	10	,119	,879	10	,128
ELF	,112	10	,200*	,975	10	,931
HFP	,197	10	,200*	,913	10	,305
CLE	,148	10	,200*	,937	10	,525

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V20

الجدول رقم (5): محددات مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الدول محل البحث.

Descriptives

		N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95% pour la moyenne		Minimum	Maximum
						Borne inférieure	Borne supérieure		
PR	Good	5	91,8180	4,98017	2,22720	85,6343	98,0017	86,36	100,00
	Bad	5	39,0900	26,22987	11,73036	6,5213	71,6587	,00	68,18
	Total	10	65,4540	33,00141	10,43596	41,8462	89,0618	,00	100,00
ELF	Good	5	74,2840	18,92855	8,46511	50,7811	97,7869	52,38	100,00
	Bad	5	21,9040	18,92855	8,46511	-1,5989	45,4069	,00	47,62
	Total	10	48,0940	32,87262	10,39523	24,5783	71,6097	,00	100,00
HFP	Good	5	33,5280	15,64841	6,99818	14,0979	52,9581	11,76	50,00
	Bad	5	10,0000	6,77295	3,02896	1,5903	18,4097	,00	17,65
	Total	10	21,7640	16,82227	5,31967	9,7301	33,7979	,00	50,00
CLE	Good	5	41,1780	7,20456	3,22198	32,2324	50,1236	32,35	50,00
	Bad	5	12,3520	10,68678	4,77927	-,9174	25,6214	,00	23,53
	Total	10	26,7650	17,45406	5,51946	14,2791	39,2509	,00	50,00

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
PR	Inter-groupes	6950,605	1	6950,605	19,502	,002
	Intra-groupes	2851,233	8	356,404		
	Total	9801,838	9			
ELF	Inter-groupes	6859,161	1	6859,161	19,144	,002
	Intra-groupes	2866,320	8	358,290		
	Total	9725,481	9			
HFP	Inter-groupes	1383,917	1	1383,917	9,520	,015
	Intra-groupes	1162,982	8	145,373		
	Total	2546,899	9			
CLE	Inter-groupes	2077,346	1	2077,346	25,011	,001
	Intra-groupes	664,452	8	83,056		
	Total	2741,798	9			

المصدر: معالجة المعطيات باعتماد برنامج SPSS V20.